تحليل البيئة الإستراتيجية العراقية من منظور امني

د. علي حسين حميد*
باحث من العراق

د. علي زياد عبد الله**
باحث من العراق

* تدريسي في كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
alidr.hussein@gmai.com

** طالب دكتوراه/ كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين
ali_zyad@asia.com

الملخص:

إن موضوع دراسة البيئة الأمنية في العراق لها أهمية إستراتيجية خاصة كونها المجال الذي يعاني من هامش واسع من التحديات، الأمر الذي ينعكس على بيئة الاستقرار المجتمعي وتؤثر سلباً على الوقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل العراق، إن البيئة الأمنية داخل العراق، هي: مجموعة معقدة من المكونات والعناصر والتي تنظم، الجغرافية والاقتصاد والسياسية، فضلاً عن عناصر أخرى لها تأثير كبير على المشهد الأمني.

يمكن القول، إن البيئة الإستراتيجية للعراق، مثل نظيراتها في الدول الأخرى، تظم تركيبات ومكونات تسهم في تشكيل الملامح العامة لسيرورة البيئة الأمنية داخل العراق، والتي تتكون من مجموعة من الكيانات والتركيبات والركائز ذات الملامح الثابتة والمتغيرة في الوقت نفسه، والتي تشكل تأثيرا وتبلورا لملامح بنيوية البيئة الأمنية، انطلاقاً من تأثير العناصر الإستراتيجية التي تظم: (الجغرافية، الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، والسكان)، بالاشتراك مع العناصر والتحديات الأمنية التي تعصف بالمشهد الأمني، لاسيما في الفترة الأخيرة، والتي تتمحور حول: (انتشار السلاح، الارهـاب، المخدرات، الفساد، الجريمة)، كما تشكل المؤسسات الأمنية العراقية عاملا ديناميكيا في المشهد الأمني العراقي، انطلاقاً من عامل التأثير، إذ يقع على عاتقها معالج أية خرق وتحدي يحدق بالبيئة الأمنية، وتتمحور حول: (مؤسسة الأمن الداخلي، مؤسسة الاستخبارات، المؤسسة العسكرية، الحشد الشعبي، فضلا عن مؤسسة العمليات الخاصة)، لذا نجد إن التركيبة البنيوية للبيئة الأمنية في العراق هي ذات عناصر متعدد ومعقدة، بحيث أثرت بشكل كبير على المشهد الأمني المضطرب.

الكلمات المفتاحية: البيئة الأمنية، الأمن الوطني العراقي، التحديات الأمنية، الأجهزة الأمنية العراقية.

Analysis of the Iraqi Strategic Environment from a Security Perspective

Dr. Ali Hussain Hamid
Researcher from Iraq
Teaching at The College of Political Sciences
University of Al-Nahrain

Ali Zeyad bdullah
Researcher from Iraq
PhD Student
The College of Political Sciences
University of Al-Nahrain

Abstract:

The issue of studying security environment in Iraq has a special strategic importance, being the field that suffer from a wide margin (range) of challenges, matter that reflects on the environment of social stability, and affect the economic, social, and political reality in Iraq negatively, which are:

A complicated group of components and elements that organize geography, economics, and politics, in addition to another factors that have major effect on the security scene.

It can be said that the strategic environment of Iraq, like its counterpart in other countries, organizes structures and components that contribute in shaping the general features of the security environment process inside Iraq, which consists of a group of entities, installations and pillars with fixed and changing features at the same time, which constitute the effect and crystallization of the features of the security environment architecture starting from The impact of the strategic elements that regulate (geography, economics, politics, sociology, and demography- population), in conjunction with the security elements and challenges that blow –storm- the security scene, especially in the recent period, which revolve around (proliferation of weapons, terrorism, drugs, Corruption, crime), as the Iraqi security institutions constitute a dynamic factor in the Iraqi security scene from the impact factor, as it is the responsibility of any healer of any breach and challenge to the security environment, centered on (the Internal Security Foundation, the intelligence establishment, the military establishment, the popular mobilization force, in addition to The Special Operations institutions), so we find that the structural composition of the security environment in Iraq is of multiple and complex elements, as it significantly affected the turbulent security scene.

Key words: The security environment,Iraqi National Security،Security challenges,Iraqi security services.

المقدمــة:

يمكن القول، إن البيئة الاستراتيجية للعراق، مثل: نظيراتها في الدول الاخرى، تظم تركيبات ومكونات تسهم في تشكيل الملامح العامة لسيرورة البيئة الامنية داخل العراق، وتعرف البيئة الاستراتيجية على انها مجموعة من الكيانات والتركيبات والركائز ذات ملامح ثابتة ومتغيرة في الوقت نفسه، والتي تصوغ التأثير وتبلور لملامح بنيوية البيئة الأمنية انطلاقاً من تأثير العناصر الإستراتيجية: (الجغرافية، الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، والسكان)، هذه العناصر تسهم بشكل كبير في بلورة ملامح البيئة الامنية داخل العراق، بالاشتراك مع العناصر والتحديات الامنية التي تعصف بالمشهد الأمني، لاسيما في الفترة الأخيرة والتي تتمحور حول: (انتشار السلاح، الارهاب، المخدرات، الفساد، الجريمة).

هذا وتُشكل المؤسسات الأمنية العراقية عاملا ديناميكيا في المشهد الأمني العراقي، انطلاقاً من عامل التأثير، إذ يقع على عاتقها معالجة اي خرق وتحد يحدق بالبيئة الامنية، وتتمحور حول: (مؤسسة الامن الداخلي، مؤسسة الاستخبارات، مؤسسة الدفاع والتشكيلات المستحدثة والتابعة لها دستورياً، مثل: الحشد الشعبي، فضلاً عن مؤسسة العمليات الخاصة).

لذا نجد إن التركيبة البنيوية للبيئة الامنية في العراق هي ذات عناصر متعدد ومعقدة، بحيث اثرت بشكل كبير على المشهد الأمني (**المضطرب**) والذي غالبا ما يتصف بالغموض والتقلب من حين الى اخر، من هنا تبلج لنا اهمية دراسة واقع البيئة الامنية، انطلاقاً من الوقوف على اهم العناصر التي تسهم بتكوينها مع ضرورة التطرق إلى ماهية التحديات التي تعاني منها، وصولاً الى توصيف الحلول التي قد تحد من تأثير هذه التحديات في بنيوية الأمن والاستقرار داخل العراق.

أولاً - أهد اف الدراسة:

تسعى الدراسة الى تحقيق الاهداف الأتية:

1 - التعرف على مكونات البيئة الاستراتيجية العراقية.

2 - دراسة مكانة البعد الامني في البيئة الاستراتيجية العراقية.

3 - قراءة اهم التحديات التي تعصف بالبيئة الامنية العراقية.

4 - التعرف على البنية المؤسساتية للأجهزة الامنية العراقية.

ثانياً - حدود الدراسة:

تتحدد الرسالة بالحدود الاتية:

1 - زمانيا، ينحصر موضع الدراسة من تاريخ دخول القوات الامريكية للعراق عام 2003، كونه يمثل البداية الاولى لمرحلة تشكيل البيئة الامنية العراقية بحلتها الجديدة وصولاً الى المرحلة الانية التي نعيشها والمتمثلة ببداية عام 2020.

2 - مكانيا، تستهدف الدراسة البيئة العراقية بأبعادها الجغرافية والسياسية والاقتصادية والامنية.

3 - موضوعا، تذهب الدراسة الى قراءة وتحليل مجمل التحديات الامنية التي تعصف بالبيئة الاستراتيجية للعراق.

ثالثاً - المشكلة البحثية للدراسة:

تمثل البيئة الإستراتيجية العراقية ببعدها الامني احدى اهم التحديات التي توجه الادارة السياسية والامنية على مدار عدة اعوام نظراً لطبيعة التركيبة التي تحظى بها هذه البيئة والتي يطغي عليها بعض التعقيد والغموض، ولا سباب اخرى تتعلق بطبيعة التحديات التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في تفاقم الوضع الامني داخل العراق، يتبادر الينا تساؤل (ما هي الاسباب التي تدفع دائما بانحدار المشهد الامني داخل العراق)؟ وهذا يأخذنا على الاجابة على السؤال مفاده (ماهي اشكال التحديات الامنية في العراق؟ وهل تسهم بعض المتغيرات في رسم تحديات جديدة؟).

ومضامين هذه التساؤلات ستكون هي المشكلة التي تروم هذه الدراسة البحث فيها.

رابعاً - أسئلة الدراسة:

بعد ان شخصنا مشكلة الدراسة ظهرت لنا الحاجة للإجابة على الاسئلة الاتية:

1 - ماهي البيئة الاستراتيجية؟، وماهي التركيبات التي تساهم في تشكيلها؟

2 - ماهي التحديات التي تؤثر بشكل كبير في تفاقم الوضع الامني في العراق؟

3 - ماهي السياسيات والاستراتيجيات التي تحد من تفاقم الوضع الامني؟

خامساً - فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة الآتي، (إن البيئة الاستراتيجية العراق تتكون من عدد لا متناهٍ من المكونات والتي بدورها تسهم في بلورة المشهد الامني باتجاه الافول والهبوط حسب الادارة الامنية لها).

سادساً - منهجية الدراسة:

ان أي بحث او دراسة علمية ولتبلغ مبتغاها وهدفها، لا بد ان تركز على منهج علمي، ولطبيعة الموضوع، اعتمد الباحث على (المنهج النظام) من خلال قراءة مدخل المكونة للبيئة الإستراتيجية العراقية وتحليل تركيباتها؛ من اجل الوقوف على اهم مكامن الخلل والثبات فيها.

سابعاً - هيكلية الدراسة:

قسمت الدراسة على ثلاث محاور، اذ خص المحور الاول مكونات البيئة الامنية العراقية، اما المحور الثاني فقد تطرق الى تحديات البيئة الأمنية العراقية، وجاء المحور الثالث بأنماط البنية المؤسساتية للأجهزة الأمنية العراقية.

المحور الأول - مكونات البيئة الامنية العراقية:

لا نجانب الصواب بالقول، إن البيئة الأمنية العراقية هي شبكة من العوامل داخل معادلة (الانضباط الامني) والتي تشمل، العناصر الاتية (الجغرافية، السكان، الاقتصاد، السياسة، عناصر الاجتماعية)، اذ تدخل في ما بينها شبكة من التفاعلات **المتشابكة** بحيث يسود عامل **الغموض والتعقيد** على فضاء واسع من مخرجات هذه التفاعلات، ومن ثم فان مكونات البيئة الامنية للعراق رغم انها تتمظهر بملامح البساطة والوضوح لدى بعض المحللين الامنيين، الا انها في حقيقة الامر لها من **التداخل** ما لا يمكن حصره، لاسيما عندما تكون عناصر هذه البيئة تسهم بشكل كبير في التأثير على المشهد الأمني الاستراتيجي داخل العراق.

ومن اجل الوقوف على أهم مكونات هذه البيئة، لابد من إتباع نهج (التفكيك والتركيب) لأركانها وعناصرها، سعياً لحلحلة المعضلة الامنية، واعطاء وصف ناجع لمواطن الخلل والتناشز الإدراكي الذي اصاب بعض مفاصل المؤسسات الأمنية.

وعليه يمكن التطرق إلى مكونات البيئة الأمنية للعراق بالاتي:

المطلب الأول - المكون الجغرافي:

مخطئ من لم يعتقد إن الجغرافية تشكل الركن الأساس والاستراتيجي في اية بيئة امنية كانت، إذ تسهم في صوغ الملامح التكوينية لدائرة التفاعلات الأمنية داخل الدولة، عن طريق تأثيرها الكبير في المشهد الأمني، فملامح الجغرافية للدولة لها تأثير كبير على ساحة الانضباط الامني، لاسيما من زاوية بيئة التهديدات، فهي تؤثر

على الدفاع العسكري الاستراتيجي، وعلى طبيعة مركبات التهديدات الإرهابية، ولاسيما تأثيرها على تجارة المخدرات والجريمة الجنائية.

فالعامل الجغرافي للعراق يتمثل في عدة ابعاد، يتجلى البعد الاول، بالحدود الاقليمية، إذ يجاور العراق ست دول (ايران، السعودية، الكويت، الاردن، سوريا، تركيا)[1]، هذه الحدود الجغرافية تشكل تحديا كبيرا للبيئة الامنية داخل العراق، فالحدود الواسعة تمثل بدورها تحديا امنيا كبيرا، لاسيما في ما يتعلق بتسرب (العناصر الارهابية، المخدرات، السلاح) الى داخل العراق، الامر الذي يتطلب تكثيف نظام الدعم والمراقبة الاستراتيجي بشقيها: (الجوي والارضي) للحدود المنبسطة، والجبلية، والتي تشكل هي الأخرى، مجالا واسعا لتجارة المخدرات والممنوعات.

(1) خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، مجلة السياسية والدولية، العدد 26 ـ 27، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص 24.

من الناحية الداخلية، يؤثر العامل الجغرافي بشكل كبير على ملامح المعادلة الامينة داخل العراق، وتحديداً في المنطقة الشمالية والغربية، فالمناخ الجاف والطبيعة الصحراوية الشاسعة، تشكل تحديات امنية معقدة بوجه الأجهزة الأمنية، رغم الجهود الاستثنائية لمجتمع الاستخبارات، والجيش، فلا زالت هذه المنطقة الجغرافية تعاني من بعض الخروقات الامنية الناجمة عن وجود بعض خلايا (تنظيم داعش)، وعلى الرغم من قلة عدد افراد هذا التنظيم، لكنه يبقى يشكل تهديدا صارخا لمنظومات الأمن والاستقرار لمحافظات (نينوى، الانبار، صلاح الدين، كركوك)، كذلك الحال مع سلاسل الجبال (مخمور، ومكحول، والعطشانه)، والتي تشكل هي الأخرى، تهديدا امنيا ذا دلالات جغرافية نتيجة بعض التحركات المشبوهة فيها.

المطلب الثاني - المكون الاقتصادي:

لا يخفى ان الاقتصاد يمثل مكونا استراتيجيا استثنائيا في تركيبة اي منظومة أمنية؛ لأنه ببساطة يؤثر ويتأثر في معادلة الانضباط الأمني، والتي تحكم مسار اي بيئة امنية لأي دولة كانت، فالاقتصاد يؤثر على بيئة الاستراتيجية، وجاهزية الاجهزة الامنية المنتشرة فيها، كما انه يحكم سير العقيدة الأمنية، انطلاقاً من طبيعة الامكانات المالية التي تمتلكها الدولة، كما ان العوامل الاقتصادية، لها تأثير كبير على اندفاع العناصر غير المنضبطة، نحو الانجراف، والتأثير السلبي في البيئة التي يعشون بها[2].

(2) حسيب منصور، الصراع الامن في دول العالم الثالث، ط2، دار العلاء للطباعة والنشر، بيروت، 2018، ص31.

وعليه، يمثل الاقتصاد ركنا اساسيا في بنية اي بيئة استراتيجية كانت، فهو العامل المحفز للصراع والانسجام داخل المجتمعات، ومن هنا نجد ان العامل الاقتصادي للعراق، له اهمية كبرى في رسم ملامح تقلبات المشهد الامني، فهو يتداخل مع

العناصر المحفزة للصراع والانجراف الإيديولوجي، لبعض الافراد والجماعات[3].

ان الاقتصاد العراقي اليوم، يعاني من ضائقة مالية كبيرة؛ بسبب اعتماده الكلي على اسعار النفط، والتي باتت مضطربة بالأفول والصعود الامر الذي اصاب الوضع الاقتصادي بحالة عدم استقرار وتقلب مستمر، ومن ثم فان الجهد الأمني لأجهزة الامن الداخلي والجيش، والاستخبارات، تتطلب مخصصات مالية ضخمة، بحيث تتناسب مع حجم الجهد العسكري، والاستخباراتي، اذ ان مخصصات الامن والدفاع يصل مقدارها إلى 21% من مجمل الميزانية العراقية، لكنها غير كافية لرفع مستوى الجاهزية الوقائية للأجهزة المعنية بامن والدفاع الاستراتيجي داخل العراق، فلابد من رفع مستوى النفقات العسكرية، لاسيما تلك التي تتعلق بالكفاءة الامنية لمعظم الاجهزة الأمنية، خصوصاً جانب الاستخبارات بشقيه: (**الشخصي، السيبراني**) مع ضرورة التركيز على رفع مستوى التجهيز الاستراتيجي للجيش عن طريق رفع مستوى التسليح للقوى الجوية (**الدفاع، الهجوم**)، مع القوة البرية، كذلك الحال عند التعامل مع مخاطر انتشار السلاح، والمخدرات، والجرائم العادية، فلابد من رفع كفاءة أفراد وزارة الداخلية، عن طريق تكثيف التعاون الأمني مع شركات التدريب والاستشارة الرائدة في هذا المجال لأجل وضع حلول حقيقية تعالج وتذلل هذه التحديات. واخيراً يمكن القول، إن العامل الاقتصادي له اهمية كبرى في بنية البيئة الامنية للعراق[4]، انطلاقاً من تأثيره واثره في العوامل التي تشكل تأثيرا استراتيجيا على عامل (**الاستقرارية والارتباك الأمني**).

ان مخصصات الامن والدفاع يصل مقدارها إلى 21% من مجمل الميزانية العراقية

فبات جلياً، أن الوضع الاقتصادي المتردي في العراق اخذ يولد نفوراً ونقمةً لدى فئة كبيرة من الشباب؛ بسبب النقص الحاد في فرص العمل، الامر الذي قد يؤدي الى تفاقم ظاهرة **الارهاب والجريمة**، فضلاً عن زيادة تعاطي المخدرات، وانتشار السلاح، كما ان حجم الميزانية المخصصة لقطاع التعليم والبحث العلمي متواضعة ليشكل بدوره عاملا كبيرا في ارتفاع نسبة الامية والتخلف العلمي، هذه العوامل مجتمعة شكلت ارباكا حقيقيا في للمشهد الأمني داخل العراق.[5]

المطلب الثالث - المكون السياسي:

يمثل المكون السياسي احد أهم الأركان البيئة الأمنية، إذ تشكل التفاعلات السياسة داخل الدولة انعكاسا كبيرا على المشهد الأمني؛ لأنها تمثل ذلك المكون المناط له إدارة مفاصل الدولة، ومن ثم تؤثر العملية السياسة وتشعباتها على بنيوية البيئة

(3) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد: الامن القومي والسياسة العسكرية، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص221.

(4) حسن الشكري، الارهاب والصراع الدولي في الشرق الاوسط، ط1، دار العلك للطباعة والنشر، الجزائر، 2017، ص287.

(5) ناظم عبد الواحد الجاسور، دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والأهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي، مجلة السياسية والدولية، العدد 14، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014، ص187.

الأمنية تأثيرا إيجابياً وسلبياً حسب توجهات الماسكين للمناصب العليا للدولة، وطبيعة معتقداتهم، وإيديولوجياتهم، وشكل النظام السياسي السائد، فضلاً عن طريقة تعاطيهم مع أركان إدارة الدولة، فهناك ساسة يدفعون بلدانهم الى الهاوية الامنية، وهناك من يضع اساس السلم والاستقرار الداخلي على رأس اهتماماته.[6]

(6) صباح النعاس، السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية في العراق، مجلة دراسات السياسية، العدد 22، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص22.

ومن هنا يأتي تأثر البيئة الامنية العراقية، من العملية السياسية الجارية، انطلاقاً من عناصرها، والتي تتمحور حول التفاعلات السياسية، وطبيعة عمل الأحزاب، والتيارات، وصولاً الى شكل النظام السياسي، واليات الانتخابات، كل هذه العناصر أسهمت بشكل مباشر وغير مباشر على بلورة السلم والاستقرار في الداخل، فالعملية السياسية في العراق، تعاني من بعض الإرهاصات، لاسيما تلك التي تتعلق باليات ادارة الدولة، وتمويل الأحزاب، ونظام الانتخابات، وغيرها من الإشكالات التي تتطلب حلولاً جذرية[7]، هذه الارهاصات أسهمت بالتأثير على المشهد الامني، فعملية الاجماع السياسي عند تشكيل إي حكومة هي أمر حيوي من اجل راب التصدعات داخل المجتمع العراقي، كذلك الحال مع المحاصصة وتأثيرها على آليات اختيار القادة الامنية، والتي اثرت بشكل سلبي على الوضع الامني، لذا لابد من الفاعلين في العلمية السياسية ان يكونوا على مستوى عالي من النضج السياسي، والمسؤولية عند ابداء التصريحات، والسلوكيات التي قد تؤدي الى اضرار بالبيئة الامنية العراقية بصورة مباشرة او غير مباشرة، لذا لابد من التعامل مع القضايا السياسية الداخلية والإقليمية والدولية بحرفية عالية، ووضع مصالح العالية للعراق في مقدمة اولوياتهم.

يأتي تأثر البيئة الامنية العراقية، من العملية السياسية الجارية، انطلاقاً من عناصرها

(7) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، النظام السياسي في العراق ما بعد 2003، الطبيعة- التوجهات- التحديات، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص65.

المطلب الرابع - المكون الاجتماعي:

يشكل المكون الاجتماعي عنصرا اساسيا في تركيبة البنية الامنية للدولة، فهو يتضمن حركية التفاعلات بين مكونات الدولة التي تتضمن الفئات الثقافية، والديانات، والقوميات المتعددة، فالمجتمعات المتنوعة داخل الدولة لها تأثير على البنية الأمنية، لاسيما اذا كان الانسجام يعاني من بعض الاشكالات[8]، فالعراق اليوم عبارة عن مجتمع متعدد الثقافات والتكوينات الاجتماعية، إذ يحتوي على: (عرب، وأكراد، وتركمان، وسريان، وايزديين)، كما يتكون من طوائف، ومذاهب دينية مختلفة، تشكل هذه الاختلافات عاملا مفصليا يؤثر على معادلة الأمن والانضباط الداخلي، فالأحداث الطائفية التي عصفت بالعراق في العقد السابق ضربت منظومة التعايش السلمي، وعبثت بالنسيج الاجتماعي الوطني، إذ أثرت على البيئة الأمنية

(8) عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2011، ص47.

عن طريق احداث الاقتتال الداخلي، والذي ادى الى ظهور جماعات فئوية متطرفة استغلت الانقسام المجتمعي في العراق لتسويق شعاراتها لدى شرائح معينة من المجتمع، ومن ثم كانت طريقة التعامل مع العامل الاجتماعي سببا رئيسا لظهور (**تنظيم داعش**)، والذي سبب انتكاسة امنية اثرت على منظومة الأمن والاستقرار الاستراتيجي للعراق[9].

(9) صباح النعاس، مصدر سبق ذكره، ص25.

المطلب الخامس - المكون السكاني:

يمثل هذا الركن احد اهم فروع الدراسات الديموغرافية، والذي يتمحور حول دراسة خصائص السكان المتمثلة في الحجم والتوزيع والكثافة والتركيب والأعراق ومكونات وحجم النمو (الإنجاب والوفيات والهجرة)، ونسب الأمراض، والحالات الاقتصادية والاجتماعية، ونسب الأعمار والجنس، ومستوى الدخل[10]، وفي ما يخص البنية السكانية للعراق، والتي يقدر عددها حولي (37) مليون نسمة، هذه البنية السكانية الكبيرة تعاني من إشكالات عدة، تتمحور حول تفشي ظاهرة الارهاب، وارتفاع مستوى الجريمة، واتشار السلاح، وارتفاع مستوى تعاطي المخدرات، كل هذه الارهاصات هي نتيجة لتراكمات جمة من المشاكل في مقدمتها تداعيات الحروب وما نجم عنها، فضلاً عن تدني مستوى التعلم وتفشي الامية، ان زيادة عدد السكان دون ان يصاحبه زيادة في معدلات الدخل والخدمات الاجتماعية والتعلمية، ينعكس بصورة سلبية على المشهد الأمني في الداخل، ففي كل عام يزداد حولي مليون نسمة، وهذه الزيادة تتطلب زيادة في فرص العمل، والخدمات، وتوسيع البنية التحية، الامر يمهد لتداعيات خطيرة تشوب منظومة الامن والاستقرار الاستراتيجي في الداخل العراقي[11].

(10) الياس ابو جودة، الامن البشري وسيادة الدول، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص65.

(11) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، مصدر سبق ذكره، ص26.

المحور الثاني - تحديات البيئة الأمنية العراقية:

لعلنا لانبيح سراُ، إن البيئة الأمنية في العراق تواجه العديد من التحديات، إذ وصلت إلى مرحلة تهديد بنية الدولة الاستراتيجية، والتي تمثلت بظهور التنظيمات الإرهابية، وسيطرتها على مناطق شاسعة من العراق، الامر الذي مثل تهديداً صارخاً لمنظومة الأمن والاستقرار الاستراتيجي، ورغم ان العراق استطاع القضاء على (تنظيم داعش)، فلا زالت البنية الامنية في العراق، تعاني من بعض التحديات، والتي تراوحت ما بين الهجمات المتذبذبة لبعض العناصر الإرهابية المتمثلة بهجمات (تنظيم داعش) بين الحين والآخر، في بعض المحافظات **الشمالية الغربية**، فضلاً عن تحديات امنية اخرى تتمحور حول انتشار السلاح بين القبائل، والذي بات هو الآخر يمثل

اتخذت ظاهرة الإرهاب من فكرة العولمة منطلقا لتسويق ذاتها

تحدياً صارخاً لمنظومة السلم، والاستقرار الأهلي، لاسيما في بعض المناطق الجنوبية من العراق، والتي باتت تهدد سلطة القانون، كما ان ظاهرة انتشار المخدرات وارتفاع نسبة المتعاطين لها مثلت هي الأخرى عاملا يقوض الاستقرار الأمني نتيجة الارتفاع الملحوظ في نسبة الجريمة داخل المجتمع، لذا ومن اجل سبرغور الموضوع اكثر، لابد لنا من التطرق الى اهم التحديات التي تواجه البنية الأمنية داخل العراق، وهي كالآتي:

المطلب الأول - تحدي الارهاب:

لا يخفى على الجميع، بان ظاهرة الإرهاب أصبحت تشكل تهديدا داخليا وخارجيا، إذ مست تأثيراتها معظم أقاليم العالم البعيدة من منطقة الشرق الأوسط، والقريبة منه على حد سوء، إذ اتخذت ظاهرة الإرهاب من فكرة **العولمة** منطلقا لتسويق ذاتها، عن طريق توظيف وسائل الحداثة، والاتصال الرقمي، وتجنيد اماكنها؛ من اجل تمديد وجودها الى ابعد ما يمكن الوصول إليها[12]، إذ يعاني العراق من ظاهرة الاعتداءات الإرهابية ورغم القضاء على (تنظيم داعش) عسكرياً، إلا إن هناك خلاية إرهابية لازالت ناشطة حتى الان، فهناك بعض الجيوب التي ما زالت تنشط فيها بعض الخلايا العددية (**المحجمة**) من عناصر (تنظيم داعش)، والتي تتخذ من الاطراف النائية في محافظة صلاح الدين، واطراف محافظة كركوك، ونينوى مساحات تعرضية، وتتخذ من الهجمات الفردية منطلقا عملياتيا لها، ورغم ان هذه العمليات لا تشكل تهديدا استراتيجيا بقدر الذي كانت تشكله في الاعوام التي سبقت عام 2018، الا ان التغاضي عنها وعدم معالجتها قد يشكل في المستقبل القريب تهديدا استراتيجيا لمنظومة الامن الوطني في شمال شرق العراق، الامر الذي يتطلب معالجة هذه المعضلة عن طريق تكثيف الجهد الاستخبار إلى أقصى حد؛ كونها الأداة الفعالة لمعجلة العناصر المنفلتة لهذا التنظيم.

(12) حسام العموري، الارهاب والمتغيرات الاقليمية في الشق الاوسط، ط1، دار العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2015، ص 265.

المطلب الثاني- تحدي انتشار السلاح:

ان ظاهرة انتشار السلاح في المجتمع العراقي ليست بجديدة، إذ ترجع إلى عدة عقود سابقة، لكن تداعيات هذه الاشكالية ظهرت، وتفاقمت بعد دخول (تنظيم داعش) إلى بعض المحافظات العراقية عام 2014، والتي ادت الى ضعف سيطرة الحكومة المركزية، وتقهقر سيادة القانون، الامر الذي ادى الى صعود سطوة القبائل، حتى وصول الأمر الى استخدام العنف المسلح في ما بينها، الامر الذي شكل تهديدا واضحا لسلطة القانون، وتهديدا لسيطرة الحكومة العراقية على بعض نزاعات العشائر؛ لذا يشكل السلاح المنتشر وغير المنضبط في العراق إحدى اهم

التحديات التي تسببت في تهديد منظومة الامن والاستقرار الاستراتيجي للعراق[13]، لذا لابد من القائمين على ادارة المنظومة الامنية للدولة ان يتخذوا جميع الإجراءات من اجل حصر السلاح بيد الدولة، وردع المخالفين بحزم، وعدم التلكؤ في هذه المسالة الحساسة؛ لان اي تقصير في هذا الملف، يؤدي الى زعزعة ثقة المواطن بالدولة، واجهزتها الامنية، الامر الذي قد يقوي المظاهر العشائرية في حلحلة المشكلات الشخصية والمجتمعية[14].

(13) نجدت صبري ناكره بي، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، ط2، دار دجلة، الاردن، 2015، ص184.

(14) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، مصدر سبق ذكره، ص30.

المطلب الثالث - تحدي مكافحة تجارة المخدرات:

اصبحت مشكلة المخدرات في العراق من التحديات الاستراتيجية التي يعاني المجتمع العراقي منها في الفترة الأخيرة، إذ مثلت هذه الظاهرة الجديدة والدخيلة على المجتمع العراقي تحديا كبيرا يواجه المنظومة الامنية العراقية، ولاسيما الاجهزة المختصة لمكافحتها، ان الاثار السلبية لآفة انتشار المخدرات في العراق عديدة وخطيرة، فانتشار الكبير لظاهرة الجريمة يأتي من زيادة نسبة المتعاطين للمخدرات[15]، فضلاً عن مشكلة التفكك الاجتماعي والأسري، وصولاً الى الاثارة المادية التي تتمثل في ضياع الملايين من العملة الصعبة التي تذهب لعصابات تجارة هذه السلع المحظورة؛ لذا فان تحدي مكافحة تجارة المخدرات وتعاطيها في المجتمع العراقي تستدعي حلولاً سريعة وفعالة، **أولها:** يكمن في احكام السيطرة الاستراتيجية على مداخل العراق الحدودية، وفي مقدمتها الحدود البرية، فمسألة حماية الحدود البرية هي معضلة كبرى لسبب اتساع الحدود مع ست دول، هذا ما يستدعي وضع استراتيجيات ناجعة، تكمن في تقسيم العمل الاستخباراتي على **عدة قطاعات** من اجل تحديد بؤر الاتجار، ومكامن التوريد، ومن ثم مكافحتها بأسلوب احترافي.[16]

(15) سلام الحامدي، رقعة تجارة المخدرات في الشق الاوسط، ط2، دار البيت العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2015، ص51.

(16) محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، مصدر سبق ذكره، ص32.

المطلب الرابع - تحدي الفساد المالي والإداري:

تمثل ظاهرة الفساد حالة من التفكك والانهيار القيمي والأخلاقي تضرب المنظومة الاجتماعي الاقتصادية على اختلاف تكويناتها، فتداعيات هذه الآفة ليست اقتصادية فحسب، فلو حللنا تداعيات هذه الظاهرة لوجدنا ان لها انعكاسات خطيرة وكبيرة على المنظومة الامنية داخل الدولة، لاسيما وان هذه المنظومة لها حساسية التأثر من اي مخرجات سلبية ناجمة عن عملية الفساد المالي والإداري داخل المنظومة الحكومية، إذ ينعكس تأثيرها على المشهد الامني داخل الدولة، ابتداءً من امن الأفراد،

فمسألة حماية الحدود البرية هي معضلة كبرى لسبب اتساع الحدود مع ست دول

وانتهاءاً بأمن الحدود، وضحايا الارهاب، فالعراق اليوم يعاني من ازمة فساد تجتاح جميع مفاصل الدولة، حتى وصل الحال الى بعض مفاصل المؤسسات الامنية، لاسيما في مؤسستي الداخلية والدفاع[17]، كان لهذه الإشكالية تداعيات كبرى، بحيث تجلت بأحداث انهيار المؤسسات الامنية في ثلاث محافظات، خلال بضعة ايام نتيجة دخول (تنظيم داعش) عام 2014؛ ونتيجة لهذه الارهاصات الأمنية اتخذت السلطات العراقية بعض الإجراءات من اجل مكافحة الفساد والحد منه، هذه الاجراءات كان لها تأثير كبير وانعكاسات ايجابية، بحيث خفضت نسبة الفساد في المؤسسات الأمنية، وعلى الرغم من ذلك، لازال هناك بعض المفاصل من مؤسستي الداخلية والدفاع تعاني من شبهات فساد، لتشكل بدورها تحديا امنيا قد لا تقل خطورته عن السابق؛ ومن اجل وضع حد لهذه الشبهات[18]، لا بد من تشكيل مؤسسات مستقلة جديدة يقع على عاتقها متابعة عمل المؤسسات الأمنية مالياً وادارياً؛ من اجل تركيز جهود مكافحة الفساد في هذه المفاصل الحساسة للدولة العراقية.

(17) ماجد محمد حسن وآخرون، الفساد المالي والإداري، التقرير الاستراتيجي العراقي (2012 ـ 2013)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، 2014، ص57.

اتخذت السلطات العراقية بعض الإجراءات من اجل مكافحة الفساد والحد منه

(18) سلام الحامدي، مصدر سبق ذكره، ص76.

المطلب الخامس - تحدي ارتفاع الجريمة:

تشكل الجريمة الجنائية احدى اهم التحديات التي تضرب منظومة الأمن والاستقرار في العراق، والتي لا يمكن الاستهانة بتداعياتها على جميع المستويات، إذ يشهد العراق بين الحين والاخر ارتفاعا ملحوظاً في نسبة الجرائم الجنائية، والتي تتراوح ما بين جرائم القتل، والسرقة، وجرائم الخطف، والسطو المسلح، هذه الجرائم تشكل سابقة خطيرة تعكس بضلالها على منظومة الأمن الاستراتيجي للعراق، على الرغم من ان جميع الدول العالم تعاني من ظاهرة الجرائم الجنائية، حتى في أعلى دول الرفاه الاجتماعي، لكن حالة الجريمة في العراق لها بُعد استثنائي، لاسيما جرائم السطو المسلح والخطف، والتي تميز الجريمة في العراق عن غيره من الدول العالم، إذ اختلفت وتنوعت أسباب هذه الجرائم، حيث تكمن **أولها**: في ترك التعليم المدرسي في فترة متأخرة، وغياب العدالة الاجتماعية، والمتمثلة في النقص الحاد في فرص العمل، الامر الذي انتج حالة من اليأس لدى فئة واسعة من شريحة الشباب داخل المجتمع العراقي، فضلا عن الانتشار المفرط للسلاح لدى اوساط كبيرة داخل المجتمع العراقي، ادت هذه الأسباب مجتمعة، أو منفردة، بتشكيل **بنيوية الجريمة الجنائية** داخل العراق، لذا ينبغي على الاجهزة الأمنية، والاجهزة الاخرى ذات الصلة بهذا الشأن، ان تعمد على اتخاذ سلسلة من إجراءات

لا بد من تشكيل مؤسسات مستقلة جديدة يقع على عاتقها متابعة عمل المؤسسات الأمنية مالياً واداريا

الردع، والتثقيف؛ من اجل معالجة هذا التحدي من أساسه عن طريق نشر الوعي، وتثقيف فئة الشباب بمخاطر الجرائم ومحاسبة المقصرين مع تفعيل القوانين والقرارات الرادعة والاستباقية[19].

(19) حمدي عبد العزيز، الجريمة والقضاء في الشرق الأوسط» حالات مختارة»، ط1، دار الطلائع للطباعة والنشر، القاهرة، 2017، ص363.

المطلب السادس - الانفلات السيبراني:

يمثل الرهاب الرقمي (السيبرانية)[20]، تحديات غير مرئية، والتي توثر على منظومة البيئة الامنية العراقية، لاسيما في عصر التكنولوجيا، إذ أصبح لأمن المعلومات الدور الأكبر، لصد ومنع أي هجوم إلكتروني قد تتعرض له أنظمة الدولة المختلفة، وأيضًا حماية الأنظمة التشغيلية، من أي محاولات للولوج بشكل غير مسموح به، لأهداف غير سلمية، فالتطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال المعلومات والاتصالات بعد عام 2013، والذي تزامن مع ضعف الامننة الالكترونية لدى البنية التحتية الوطنية (أمنية أم مصرفية أم شخصية)، أدى إلى أن يكون العراق منكشفا استراتيجياً لكثير من دول العالم لاختراقه والتجسس على المعلومات الخاصة بالمؤسسات الأمنية، واستخدام العراق كساحة لشن الهجمات الإلكترونية لضرب أمن معلومات أي دولة كانت واختراقه، فضلاً عن اختراق أي معلومة واستخدامها لأغراض المساومة[21]، أي لتنفيذ عمليات إرهابية وإسنادها، ومن الملاحظ أن أكثر المؤسسات العراقية تتعاقد لتجهيز معلوماتها من أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية، والذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول، ورجوعها إلى العراق إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي، ولتلافي مثل هذه الخروقات الكبيرة التي تتعرض لها حركة المعلومات في العراق، يتوجب بناء منظومة متكاملة لأمن المعلومات، وكذلك ينبغي على الأمن الإلكتروني العراقي ان يشكل مجموعة الأطر القانونية والتنظيمية[22]، والهياكل التنظيمية، فضلاً عن الوسائل التقنية، والتكنولوجية، والتي تمثل الجهود المشتركة للقطاعين الخاص والعام، المحلية والدولية، والتي تهدف إلى حماية الفضاء السيبراني الوطني، مع التركيز على ضمان توافر أنظمة المعلومات، وترصين الخصوصية، وحماية سرية المعلومات الشخصية، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لحماية المواطنين من مخاطر الفضاء السيبراني والرهاب الرقمي الناتج عنه.

(20) يشير مصطلح السيبرانية إلى وسائل وأساليب القتال التي تتألف من عمليات في الفضاء السيبراني ترقى إلى مستوى النزاع المسلح أو تجري في سياقه ضمن المعنى المقصود القانون الدولي والإنساني، ويمكن تعريف الهجمات السيبرانية «بأنها فعل يقوض قدرات وظائف شبكة الكمبيوتر لغرض قومي أو سياسي من خلال استغلال نقطة ضعف ما تمكن المهاجم من التلاعب بالنظام. فهدف أنظمة المعلومات هو إتاحة المعلومات وضمان سلامتها، ولذا تهدف الهجمات السيبرانية على العكس من ذلك إلى سرقة المعلومات أو انتهاك سريتها أو تعديلها، أو منع الوصول إليها. ينظر:».عبد الغفار عفيفي الدويك، مستقبل الصراع السيبراني العالمي في القرن الـ 21، مجلة السياسة الدولية، العدد (214)، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، 2018، ص ص30ـ33.

(21) ماجد محمد حسن وآخرون، مصدر سبق ذكره، 33.

(22) هايل عبد المولى طشطوش، مصدر سبق ذكره، ص32.

يمثل الرهاب الرقمي (السيبرانية)، تحديات غير مرئية، والتي توثر على منظومة البيئة الامنية العراقية

المطلب السابع - التحدي الإعلامي:

تمثل الماكينة الإعلامية، احد اهم التحديات الاستراتيجية للبيئة الامنية العراقية، فهي من المشاكل العصرية التي باتت تهدد الأمن

الإعلامي للعراق، إذ يمثل التأثير الإعلامي في واقع البيئة الاستراتيجية للعراق عاملا له العديد من الدلالات التي تتحدد معظمها بدلالات **مهددة** للأمن الوطني، إذ أضحى المجتمع العراقي يتأثر بشكل كبير عن طريق ما تسوقه الفضائيات العربية والإقليمية، والتي باتت تمثل بوابة من بوابات التأثير على **صناعة الرأي والتصور والإدراك** للجمهور العراقي، وهو ما خلق نوعا من **الانكشاف** الإعلامي ذا نطاقات استراتيجية واسعة، شملت الدوائر السياسية والامنية والاجتماعية، لذا مثل الاعلام الإقليمي، لاسيما المحيط في دائرة التفاعلات الإقليمية الساخنة، العامل المؤثر على البيئة الاستراتيجية الوطنية، واخذ يستبيح حدود السيادة الإعلامية، والتي تبنى على أساس ثوابت ثقة مدركات الجمهور الوطني، إذ يحاول هذه الاعلام ان يدير توجهات الجمهور الوطني، لاسيما انه يتمتع بقوة تأثير كبيرة نظراً لحداثة الهندسة الإعلامية التي يمتلكها، فضلاً عن الإمكانات المادية التي يتحلى بها، لذلك فان العراق يعاني من انكشاف اعلامي استراتيجي، هذا الانكشاف بالتأكيد لا يخرج من دائرة تصنيفه بعده (تهديدا واقعيا للأمن)، لاسيما إذا نظرنا إليه من زاوية **التحديات الاستراتيجية** التي باتت تشكل تهديدا صارخا لمحددات الأمن الوطني[23]، فعلى الرغم من أن التحدي الأمني هو الذي يشكل الهاجس الأول لدى أجهزة الأمن الوطني، إلا أن التحديات الإعلامية تسطو، في بعض الأحيان، على نسقية وهرمية التحديات الأمنية التقليدية للأمن الوطني العراقي.

أضحى المجتمع العراقي يتأثر بشكل كبير عن طريق ما تسوقه الفضائيات العربية والإقليمية

(23) نجدت صبري ناكره بي، مصدر سبق ذكره، ص41.

المحور الثالث - أنماط البنية المؤسساتية للأجهزة الأمنية العراقية:

تكمن اهمية دراسة بنية الاجهزة الامنية العراقية كونها الجهات الرسمية والمؤسساتية التي يوكل لها صيانة ومتابعة الامن والاستقرار داخل الدولة، ومن هنا تبلج لنا الاهمية الاستراتيجية للمؤسسات الامنية على تركيباتها ووظائفها العسكرية والاستخباراتية، حيث تشكل هذه المؤسسات ادوات تنفيذية يوكل لها متابعة ومواجهة التحديات الامنية التي تحدق بالبنية الاستراتيجية للعراق، ومن هنا تكمن اهمية التطرق الى مفاصل هذه البنية عن طريق الوقوف على أهم مؤسساتها وأجهزتها، وفي مقدمتها المؤسسة العسكرية والتي تشكل بدورها الجهاز المحوري الذي يوكل اليها حماية امن وسيادة الدولة من اي تهديد داخلي او خارجي، وتشكل مؤسسة الامن الداخلي، ممثلة بوزارة الداخلية، والتي يوكل اليها حماية الامن والاستقرار الداخلي، كما ان لأجهزة الاستخبارات دور كبير في رصد واستباق اي تهديد على اختلاف منابعه، وتأتي اهمية مؤسسة العمليات الخاصة والمتمثلة بجهاز مكافحة الارهاب

الذي يشكل وحدة استراتيجية لها دور كبير في مكافحة الارهاب، هذه المؤسسات على اختلاف هياكلها ووظائفها تشكل تركيبة بنيوية أساسية في البيئة الأمنية للعراق، حيث نتطرق لأنماطها وفقاً للاتي:

المطلب الأول - مؤسسات الأمن الداخلي:

تمثل المؤسسات الامنية الداخلية احد أهم الأجهزة المناط إليها متابعة وصياغة الأمن الاستراتيجي الداخلي، اذ تعد وزارة الداخلية المؤسسة المعنية بالأمن الداخلي العراقي؛ وبسبب طبيعة المهام الملقاة على عاتق هذه الوزارة بوصفها الجهة الاولى المسؤولة عن صيانة وحفظ الامن الوطني داخل الدولة، ونظراً لخصوصية الوضع الامني العراقي وتفشي ظاهرة الارهاب فيه بعد عام 2003، فقد أخذت هذه المؤسسة أبعاداً غاية في الاهمية لم تقتصر على الحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي من خلال مكافحة الجريمة فحسب، بل امتدت لتأخذ أبعاداً استراتيجية لاسيما تلك التي تتعلق بالمشاركة في صياغة سياسات الامن الداخلي والاشتراك في وضع الخطط الاستراتيجية لمواجهة الارهاب الذي تمدد في البيئة الداخلية العراقية بعد عام 2003[24].

حيث ارتفع نسق عمل وزارة الداخلية ليتخطى المعتاد عليه، اذ شاركت بوحدات قتالية دون مستوى الجيش بالتسليح العسكري كما هو الحال في الشرطة الاتحادية، والتي مثلت جهازا استراتيجيا كان له دور كبير في مكافحة الارهاب في شتى المناطق الساخنة من العراق، كما أسهمت وزارة الداخلية في رفد الاجهزة الامنية بالمعلومات من خلال وحدات استخبارات خاصة بها، الأمر الذي أعطاها ثقلا كبيرا في رصد ومتابعة الامن والاستقرار في جميع المدن العراقية، لذا يتبين لنا أن عمل وزارة الداخلية، وفيما يخص حماية أمن المواطن، تمثل جهازا استراتيجيا له مكانة كبيرة في دوائر البيئة الأمنية العراقية[25].

(24) ينظر: المادة (1) و(2) من الفصل الاول لقانون وزارة الداخلية، 2016/7/28، موقع مجلس النواب العراقي، على الرابط الالكتروني: www.parl.ament.iq/details.aspx_?LawN=20%

(25) نورا فخري، تطوير الداخلية في قبة البرلمان، جريدة برلماني، الخميس 1/26/ 2017.

المطلب الثاني - المؤسسة الاستخباراتية:

في عالم اليوم، بلا شك، الاستخبارات ليست الميدان الأمني الوحيد للحكومات، لكنها تستخدم من المتصدين لعملية صنع القرار من أجل تعضيد تصوراتهم حول الغموض الذي يشوب البيئة الأمنية (الداخلية، والخارجية) انطلاقاً من حيثيات التناغم والتنافر مع المحيط الخارجي.

لذا، تعدُّ أجهزة الاستخبارات ذات أهمية استراتيجية قيّمة لدى جميع الحكومات، ففي عالم متقلب ومحاط بالهواجس والشكوك لا يمكن معرفة القيمة الحقيقية

للاستخبارات إلَّا بعد اختبار عملها الأمني، إذ تعاظمت أهمية دور أجهزة الاستخبارات العراقية بعد عام 2014 نتيجة الانتكاسات الأمنية التي ألقت بظلالها على مخرجات نشاطات هذه الأجهزة وعملها في ميدان البيئة الأمنية الداخلية، انطلاقاً من نظرية (**الانبثاق والأفول**) التي تتحدث عن صعود الأدوار الاستخباراتية وانحسارها، وقد انعكس الضغط الأمني لأحداث عام 2014 بنحوٍ فعال على أسلوب إدارة أجهزة الاستخبارات من خلال إعادة النظر في الهيكلية، والتنظيم، والأسلوب، والأداء الاستخباراتي الوطني؛ فإعادة النظر بأسلوب الإدارة والأداء جاء نتيجة الحاجة الملحة إلى دور فعال لهذه الأجهزة تماشياً مع حجم التهديد الاستخباراتي والأمني الذي عصف بالداخل العراقي والذي تمثل باتساع دائرة الاعتداءات الإرهابية، وبالنتيجة فإن مجال عمل هذه الأجهزة ينعكس سلباً على واقع البيئة الأمنية الوطنية.

تعدّ أجهزة الاستخبارات ذات أهمية استراتيجية قيّمة لدى جميع الحكومات

وعلى هذا الأساس، واعتماداً على الاطر الدستورية، جرى انشاء مستشارية الامن الوطني العراقي، وجهاز المخابرات والاستخبارات العسكرية، لتكون في طليعة المؤسسات لاستباق الأحداث، والمهددات الامنية، بما يحقق الامن الوطني الشامل بمفهومه الجديد، ليشمل كل القطاعات، مثل: الامن والجيش والامن الداخلي والخارجي والغذائي والصحة والتعليم عن طريق دراسة التحديات وكيفية مواجهتها واصدار القرارات المناسبة، كما تسعى هذه المؤسسات الى تنسيق عملها الاستراتيجي في إطار رصد ومتابعة المعلومات ذات العلاقة بالبيئة الامنية العراقية.

لذا تتجه الدولة العراقية نحو تطوير العمل الاستخباراتي،عن طريق تطوير مهام وأنساق المؤسسات ذات الشأن والاستقلال بها من عملية المشاركة في صياغة سياسات وخطط الامن الاستراتيجي الى القيام بمهام تنفيذية عسكرية وأمنية، إذ جرى إنشاء عدد من الخلايا المخابراتية التي تقوم بمهام تنفيذية ضد الجماعات الارهابية[26]، فطبيعة التحديات البيئة الامنية، ولاسيما فيما يتعلق بمخاطر الارهاب الذي ترسخ في الدولة العراقية بعد عام 2003، دفع عمل اجهزة الاستخبارات على اختلاف تشكيلاتها الى التنسيق في ما بينها من اجل توفير وتنضيد المعلومات الاستخباراتية بما يحقق رؤية واضحة في التقلبات الامنية التي يشهدها العراق[27].

المطلب الثالث - المؤسسات العسكرية (إعادة التوجيه والاستحداث):

تعد وزارة الدفاع واحدة من الأركان السيادية التي تبنى عليها الدولة القوية بسبب حجم المسؤولية الملقاة على عاتق هذه الوزارة بوصفها الجهة الاولى المسؤولة

(26) علي يوسف، مقدمات تشكيل الحشد الشعبي المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام 2003، مجموعة مؤلفين، الحشد الشعبي الرهان الأخير، ط2، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص ص52 – 53.

(27) أحمد توفيق نور الدين، نظم إدارة الازمات: دراسة تطبيقية في استراتيجيات مكافحة الارهاب، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010، ص151. وكذلك ينظر: الوقائع العراقية، العدد 3983، 1/6/ 2004، ص26.

عن حماية الشعب ومصالحه من التهديدات الداخلية والخارجية بالتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى، إذ شهدت وزارة الدفاع بعد عام 2003 تغييرات جذرية تضمنت عملية (**إحلال وتجديد**) مؤسساتي، اذ شهدت تغيرات شاملة تضمنت العمل المؤسساتي لوزارة الدفاع العراقية؛ لذلك اخذت عملية رسم السياسات العامة لعمل الدفاع اهمية استراتيجية كبيرة في مدرك صانع القرار العراقي، لذلك بدأ عمل وزارة الدفاع العراقية بعد عام 2003 بإيجاد مؤسسات داخل الـوزارة او مرتبطة بها تقوم بعملية التخطيط الإستراتيجي ووضع السياسات العامة لصياغة الامن الوطني العراقي، والمشاركة في عملية وضع الخطط اللازمة لمواجهة المخاطر الامنية التي ظهرت على الساحة العراقية وتحديداً الارهاب الذي انتشر بشكل كبير في العراق وازدادت مخاطره لدرجة فرضت على الدولة العراقية توجيه جهد وزارة الدفاع لحفظ الامن الوطني، على الرغم من ان عمل هذه الوزارة وفي جميع دول العالم يقتصر على مواجهة المخاطر الخارجية وحماية الحدود الوطنية للدولة، الا ان طبيعة الوضع العراقي فرضت على الدولة توجيه عمل وزارة الدفاع لحماية الأمن الداخلي بالاشتراك مع وزارة الداخلية[28].

إذ جرى إنشاء عدد من الخلايا المخابراتية التي تقوم بمهام تنفيذية ضد الجماعات الارهابية

(28) بيترو. غالبريت، نهاية العراق، ترجمة، اياد احمد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007، ص ص-111 133. وكذلك: بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة، عمر الايوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006، ص ص65 – 66.

المطلب الرابع - مؤسسة الحشد الشعبي:

الحَشد الشعبي، هو قوات نظامية عراقية، وجزء من القوات المسلحة العراقية، تأتمر بأمرة القائد العام للقوات المسلحة، ومؤلفة من حوالي 67 فصيلاً، تشكلت بعد فتوى (**الجهاد الكفائي**)، التي أطلقتها المرجعية الدينية في النجف الأشرف، وذلك بعد سيطرة تنظيم (داعش) على مساحات واسعة في عدد من المحافظات الواقعة شمال العراق، وعليه هي قوة تكونت من نواة بعض الفصائل المسلحة، بعد أن أصدر رئيس الوزراء الاسبق والقائد العام للقوات المسلحة آنذاك (نوري المالكي)، أوامر بتعبئة الجماهير، وتشكيل هيئة الحشد الشعبي، كي يقف بوجه تهديدات تنظيم (داعش) لبغداد وأطرافها[29]، وبدأ الحشد الشعبي يوم 13 مارس عام 2014 بعد اجتماع بين نوري المالكي، وقادة الكتائب المسلحة، ومن ثم ذهاب الكتائب إلى الفلوجة، وتم الاتفاق على حماية بغداد وسامراء والمناطق الغربية، وقد تشكل الحشد في البداية من كتائب (**حزب الله وعصائب أهل الحق ومنظمة بدر وقوات الشهيد الصدر**)، ثم توسع الحشد من المتطوعين الذين استجابوا لفتوى الجهاد **الكفائي**، وهم بغالبهم من (الشيعة) وانضم إليهم لاحقا العشائر (السنية) من المناطق التي سيطرت عليها تنظيم (داعش) في محافظات صلاح الدين ونينوى

(29) علي يوسف، مصدر سبق ذكره، ص154.

والأنبار، وكذلك أنخرط في صفوف الحشد آلاف أخرى من مختلف الأديان والقوميات كالمسيحيين والتركمان والأكراد، وأقر قانون هيئة الحشد الشعبي بعد تصويت مجلس النواب العراقي بأغلبية الأصوات لصالح القانون في 26 نوفمبر 2016، حيث صادق عليه رئيس جمهورية العراق استناداً إلى أحكام البند (أولا) من المادة (61)، والبند (ثالثاً) من المادة (73)، من الدستور العراقي.

المطلب الخامس - مؤسسة العمليات الخاصة:

تتمحور قوات العمليات الخاصة حول عدة صنوف، أهمها: جهاز مكافحة الارهاب ذلك الجهاز الذي يتبع تكتيكات وتطبيقات وتقنيات واستراتيجيات تعتمد عليها الحكومة والقوات المسلحة وادارات ووكالات الامن المختلفة لمنع وردع ورد التهديدات الارهابية التي تقوم بها الجماعات الارهابية فعلياً، أو تنتسب اليها أو تعلن مسؤوليتها عنها، فجهاز مكافحة الارهاب العراقي هو من الصفوة المختارة من شباب القوات المسلحة العراقية ممن تتوفر فيهم الكفاءة البدنية والعقلية والمهارة، ويشير قانون جهاز مكافحة الارهاب الى ان أهداف هذا الجهاز والقوات التابعة له تدور حول[30] مكافحة الارهاب بجميع أشكاله والقضاء عليه، وضع سياسات إستراتيجية شاملة لمكافحة الارهاب وتطورها، والتعاون مع الجهات الامنية ذات الصلة بمكافحة الارهاب، والقيام بالعمليات الخاصة التقليدية وغير التقليدية ضد الارهابيين والمتمردين، القيام بعمليات سرية ضد المتمردين لمنع الهجمات، جمع المعلومات وتطوير منظومة العمل الاستخباراتي، وذلك عن طريق التعاون مع الجهات ذات العلاقة، فضلاً عن تبادل المعلومات وتداولها وتقويمها، والخاصة بمكافحة الارهاب داخل العراق وخارجه، تنفيذ اي مهام أخرى يطلبها رئيس الجهاز وبمصادقة اللجنة الوزارية للأمن الوطني، وتعد قيادة قوات مكافحة الارهاب القوة المنفذة لخطط واستراتيجية الحكومة، لما تمتلكه من مهارة وحرفية وخبرة ميدانية في المرافق الطارئة الحرجة على وفق مناهج التدريب التي تدربت عليها على ايدي افضل الخبراء في مجال مكافحة الإرهاب، والدراسات الخارجية التي اشترك بها معظم منتسبيها مما جعلهم النخبة في هذا المجال.

(30) قانون جهاز مكافحة الارهاب لسنة 2008، الفصل الاول، المادة الثالثة.

فجهاز مكافحة الارهاب العراقي هو من الصفوة المختارة من شباب القوات المسلحة العراقية

لذا، وعن طريق تحليل هيكل البيئة الاستراتيجية لمؤسسات المسؤولة في صياغة وصيانة الامن في البيئة الاستراتيجية العراق، نجد انها تتمحور حول خمسة مؤسسات إستراتيجية، هي: (مؤسسة الأمن الداخلي، مؤسسة الاستخبارات،

المؤسسة العسكرية، الحشد الشعبي، فضلا عن، مؤسسة العمليات الخاصة)، هذا الهيكل من المؤسسات، هو الإدارة المركزية والمحورية المنوطة له متابعة ورصد الوضع الامني داخل العراق، فمن المسلم به أنها تمثل التجسيد الطبيعي لسلطة المجتمع، في القيام بواجباتها الامنية للحفاظ على الأمن والاستقرار، وذلك عن طريق العديد من المؤسسات، لكل منها له مهام محددة، تدور في فلك حفاظ الأمن الوطني للدول.

الخاتمــة:

إن موضوع دراسة البيئة الأمنية في العراق لها اهمية استراتيجية خاصة، كونها المجال الذي يعاني من هامش واسع من التحديات، الأمر الذي ينعكس على بيئة الاستقرار المجتمعي وتؤثر سلباً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي داخل العراق، ان البيئة الامنية داخل العراق، هي مجموعة معقدة من المكونات والعناصر والتي تضم الجغرافية والاقتصاد والسياسية، فضلاً عن عناصر أخرى لها تأثير كبير على المشهد الأمني، عن طريق جملة من التحديات تتجلى في شقين أساسيين، يمثل الشق الأول منها: الانعكاسات الناجمة عن سوء الادارة للعناصر التي تسهم في تشكيل مكونات البيئة الامنية، فعلى سبيل المثال: الادارة السلبية للحدود العراقية، كان لها تداعيات امنية، تجلت في انتشار المخدرات وتفشي ظاهرة الجريمة، الامر نفسه ينطبق على سوء ادارة الملف الاقتصادي داخل العراق، اما الشق الثاني: فيتمثل بحجم ونوع التحديات الامنية التي يعاني منها العراق، مثل: تواجد بعض الخلايا الإرهابية في بعض المناطق، وانتشار الاسلحة والجريمة، والمخدرات؛ ومن اجل درء هذه المخاطر، ورفع مستويات الاستقرار الامني داخل العراق، لا بد لنا من اتخاذ بعض الإجراءات الحازمة، تتجلى في توسيع الجهد الاستخباراتي للأجهزة الامنية لما له من اهمية كبرى في مجال مكافحة ما تبقى من الارهاب، وضع تشريعات قانونية رادعة لمنع ظاهرة انتشار السلاح التي تسود داخل المجتمع العراقي، فضلاً عن تعزيز الجانب الرقابي، والقضائي التي تخص قضايا الفساد المالي والإداري من اجل ردع تداعياتها على البيئة الأمنية، ناهيك عن هيبة الدولة، وذلك عن طريق فرض سلطاتها على المجالات السياسية، والاجتماعية، والعسكرية، والامنية كافة، واعطاء الاولوية للقانون في حل النزاعات الداخلية، بعيداً عن سطوة (**العشيرة والقبلية**) التي أثرت بصورة غير ايجابية في الأمن الداخلي.

قائمة المصادر:

أولاً- الوثائق:

1 - قانون جهاز مكافحة الارهاب لسنة 2008، الفصل الأول، المادة الثالثة.

2 - المادة (1) و(2) من الفصل الأول لقانون وزارة الداخلية، 7/28/ 2016، موقع مجلس النواب العراقي، على الرابط الالكتروني: www.parl.ament.iq/details.aspx?LawN=20%

3 - الوقائع العراقية، العدد 3983، 1/6/ 2004.

ثانياً- الكتب:

1 - أحمد توفيق نور الدين، نظم إدارة الأزمـات: دراسة تطبيقية في استراتيجيات مكافحة الارهاب، ط1، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، القاهرة، 2010.

2 - الياس ابو جودة، الأمن البشري وسيادة الدول، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2008.

3 - بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة، عمر الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2006.

4 - بيترو. غالبريت، نهاية العراق، ترجمة، اياد احمد، ط1، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2007.

5 - حسام العموري، الارهاب والمتغيرات الإقليمية في الشق الأوسط، ط1، دار العربي للطباعة والنشر، الجزائر، 2015.

6 - حسن الشكري، الارهاب والصراع الدولي في الشرق الاوسط، ط1، دار العلك للطباعة والنشر، الجزائر، 2017.

7 - حسيب منصور، الصراع الامن في دول العالم الثالث، ط2، دار العلاء للطباعة والنشر، بيروت، 2018.

8 - حمدي عبد العزيز، الجريمة والقضاء في الشرق الأوسط» حالات مختارة»، ط1، دار الطلائع للطباعة والنشر، القاهرة، 2017.

9 - سلام الحامدي، رقعة تجارة المخدرات في الشق الأوسط، ط2، دار البيت العربي للطباعة والنشر، القاهرة، 2015.

10 - عبد الخالق حسين، الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق، ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2011.

11 - محمد عبد الحمزة خوان الحسناوي، النظام السياسي في العراق ما بعد 2003، الطبيعة- التوجهات- التحديات، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015.

12 - نجدت صبري ئاكره بي، الإطار القانوني للأمن القومي: دراسة تحليلية، ط2، دار دجلة، الأردن، 2015.

13 - هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد: الأمن القومي والسياسة العسكرية، ط1، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

ثالثاً- البحوث:

1 - خلود محمد خميس، تأثير المتغير الإقليمي على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003: دول مجلس التعاون الخليجي أنموذجا، مجلة السياسية والدولية، العدد 26 - 27، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015.

2 - صباح النعاس، السلوك الديمقراطي والمشاركة السياسية في العراق، مجلة دراسات السياسية، العدد 22، قسم الدراسات السياسية، بيت الحكمة، بغداد، 2012.

3 - علي يوسف، مقدمات تشكيل الحشد الشعبي المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام 2003، مجموعة مؤلفين، الحشد الشعبي الرهان الأخير، ط2، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015.

4 - ماجد محمد حسن وآخرون، الفساد المالي والإداري، التقرير الاستراتيجي العراقي (2012 - 2013)، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، 2014.

5 - ناظم عبد الواحد الجاسور، دور المؤسسات التعليمية العراقية الحكومية والأهلية في تعزيز حوار الثقافات في المجتمع العراقي، مجلة السياسية والدولية، العدد 14، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2014.

رابعاً- الصحف:

1 - نورا فخري، تطوير الداخلية في قبة البرلمان، جريدة برلماني، الخميس 1/26/ 2017.